خلال انطلاق اجتماع مجلس التعاون الكويتي ـ المصري ومنتدى الاستثمار والأعمال المصري ـ الكويتي بمشاركة واسعة من الجانبين

محمد الصقر: 20 مليار دولار استثمارات كويتية في مصر

- 1500 شركة كويتية تستثمر بالسوق المصري.. خاصة بقطاعات التمويل والإنشاء والتصنيع
- الكويت الخامسة ضمن أهم الدول المستثمرة في مصر.. والثالثة عربياً بعد الإمارات والسعودية
- الاستثمارات الكويتية بمصر مرشحة لتحقيق طفرات بالحجم والنوع في ظل الفرص الواعدة
- محمد شيمي: العلاقات المصرية ـ الكويتية تاريخية وأخوية ونتطلع إلى تعزيز التعاون المشترك

محمد الصقر ملقياً كلمته خلال الاجتماع

من اليمين: حمد المرزوق ومسعود حيات وعبدالله الحميضي ورباح الرباح ومطلق الزايد

ضرار الغانم وشيخة البحر وصالح البابطين ووليد الشريعان وعواد الخالدي

القاهرة ـ ناهد إمام

انطلقت في العاصمة المصرية القاهرة أمس، فعاليات اجتماع مجلس التعاون الكويتي ـ المصري، ومنتدى الاستثمار والأعمال المصري ـ الكويتي، وذلك بمشاركة عدد من وزراء الحكومة المصرية، ورجال أعمال ومستثمرين من الجانب الكويتي، لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الكويت ومصر.

وشهد الاجتماع، حضورا من الجانب المصري، شمل كلا من: وزير العمل المصري محمد جبران، والسفير المصري بالكويت أسامة شلتوت، ومساعد وزير الخارجية المصري السفير إيهاب فهمي، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار حسام هيبة، ورئيس البورصة المصرية أحمد الشيخ، ورئيس الجانب المصري بمجلس التعاون الكويتي ـ المصري م.إبراهيم العربي.

ومن الجانب الكويتي، شهد الحضور كلا من: سفير الكويت لدى القاهرة غانم الغانم، ورئيس الجانب الكويتي بمجلس التعاون المصري ـ الكويتي محمد الصقر، بالإضافة إلى أعضاء مجلس التعاون المصري والكويتي، وعدد من المستثمرين من الجانبين.

وترأس وزير قطاع الأعمال العام المصري م.محمد شيمي، الاجتماع الذي ناقش تعزيز التعاون الثنائي في مختلف مجالات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والتجارية، إلى جانب استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين الكويتيين في السوق المصرية.

وأوضح الوزير أن هذا اللقاء يمثل خطوة مهمة على طريق تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين مصر والكويت خاصة في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، ويمثل امتدادا طبيعيا للعلاقات الأخوية الراسخة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين.

وأضاف أن انعقاد هذا الاجتماع يأتي في أعقاب الزيارة التي أجراها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى الكويت، خلال الأيام الماضية، تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، والتي عكست عمق الروابط التاريخية والأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين، وفتحت آفاقا واسعة لمزيد من التعاون الاقتصادي والاستثماري.

وأعرب شيمي عن ترحيب وزارة قطاع الأعمال العام الكامل بمزيد من الاستثمارات الكويتية في مصر، مؤكدا حرص الوزارة على تعزيز الشراكة مع الأشقاء الكويتيين في مختلف المجالات، في إطار حرص الدولة المصرية على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ومزيد من التمكين للقطاع الخاص.

وأشار إلى أن العلاقات بين المستثمرين ورجال الأعمال في مصر والكويت، والتي طالما كانت جسرا للتواصل والتعاون، قادرة اليوم على لعب دور أكبر في دعم الاقتصادين، وخلق نماذج ناجحة للتكامل الاقتصادي العربي.

واستعرض الوزير، مجموعة من الفرص الاستثمارية الواعدة المتاحة في الشركات التابعة للوزارة، لاسيما في قطاعات الغزل والنسيج، الصناعات الكيماوية، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية، السياحة والفنادق، والتشييد والبناء، مشيرا إلى أن هذه القطاعات تشهد تطورا كبيرا ضمن خطة تطوير الشركات التابعة، بما يعزز من فرص تحقيق عوائد استثمارية قوية.

من جانبه، كشف رئيس الجانب الكويتي بمجلس التعاون المصري ـ الكويتي محمد الصقر، أن هناك نحو 1500 شركة كويتية تستثمر بالسوق المصري، في قطاعات التمويل والإنشاء والتصنيع على وجه الخصوص، فيما يبلغ إجمالي الاستثمارات الكويتية في مصر نحو 20 مليار دولار، وهي مرشحة لتحقيق طفرات بالحجم والنوع في ظل الفرص الواعدة في السوق المصري.

وأضاف أن الكويت تأتي بالمركز الخامس ضمن أهم الدول المستثمرة في مصر، والثالثة عربيا بعد الإمارات والسعودية، مشيرا إلى أن الاستثمارات الكويتية أمامها فرص للنمو بمجالات مثل صناعة السيارات والأدوية والصناعات الهندسية والغذائية، والقطاع العقاري وقطاعات الاتصالات والطاقة المتجددة، وإنشاء الصوامع والمراكز اللوجستية والبنية التحتية والزراعة والبنوك.

واستعرض الصقر برنامج الطروحات الحكومية، المنبثق عن «وثيقة سياسة ملكية الدولة»، مشيرا إلى أن هذه الوثيقة تعبر بصدق عن توجه الدولة المصرية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمكين القطاع الخاص وتشجيعه.

وأوضح الصقر أن هذا اللقاء الذي يجسد الروابط الأخوية والتاريخية بين الكويت ومصر، والتي تمتد جذورها في وجدان الشعبين، وتتجدد فصولها بالتعاون والعمل والمشترك، مشيرا إلى أن مجلس التعاون المصري الكويتي كان إطارا جامعا لتطوير العلاقات الثنائية في مختلف الميادين.

وأضاف: «أود أن أركز في كلمتي على ميدان التعاون الاقتصادي الذي أضحى ضرورة ملحة وعاجلة في ظل تشكل نظام اقتصادي عالمي جديد ومضطرب يفرض علينا وبإلحاح أن نبحث عن فرص للتكاتف والتعاون داخل فضائنا الإقليمي لمجابهة حروب تجارية وحمائية اقتصادية لم نشهد مثلها منذ قرن مضى».

وتابع بالقول: «خلال فترة عملي كنائب لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت ثم رئيسا لمجلس إدارتها خلال الفترة من 2018 حتى 2023 لمست عن قرب حرص الغرفة الدائم على تنمية العلاقات مع مصر، إدراكا منا كممثلين عن القطاع الخاص الكويتي الذي يكثر فيه السعي نحو تعزيز الاستثمارات الكويتية في مصر، وهو سعي نرى ثماره، لم تأخذ تنمية التجارة البينية بين الكويت ومصر نصيبها الكافي من التنمية المنشودة، ما جعلها لا ترقى الى مستوى الطموحات بل متواضعة جدا قياسا بالإمكانيات.

وأضاف: «بين عامي 2014 و2023 سجلت الصادرات المصرية إلى الكويت متوسطا سنويا بلغ 367 مليون دولار فقط، مستحوذة على 0,7٪ من الصادرات المصرية الكلية لعام 2023، وبمثل هذا المستوى المحدود بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الكويتية إلى مصر في الفترة نفسها 71 مليون دولار، وفي عام 2023 بلغت الصادرات الكويتية إلى مصر 120 مليون دولار، منها 88٪ إعادة صادرات».

وقال الصقر ان التجارة البينية المحدودة لا تتفق مع الطموحات المصرية الهادفة إلى زيادة حجم الصادرات المصرية من 42 مليار دولار عام 2023، لتصل إلى 145 مليار دولار بحلول 2030، كما أن الصادرات الكويتية إلى مصر لا تعكس قدرة الاقتصاد الكويتي التصديرية عامة، وقدرته على إعادة التصدير خاصة.

وأوضح أن هذا الأمر يحتاج إلى تحرك سريع ومدروس لتعزيز التجارة البينية لتعكس القدرات التصنيعية المصرية في العديد من القطاعات، والتي تستطيع أن توفر للكويت قدرا من الأمن السلعي في العديد من المنتجات مثل المنتجات الهندسية والزراعية والغذائية، وهو ما يساعد على أن تعزز مصر استقطاب الاستثمارات الكويتية التي لا تستهدف السوق المصرية فقط، بل والسوق العالمية عامة والكويتية خاصة، ويدعم ذلك تعزيز التكامل الإقليمي الذي أمسى ضرورة في ظل حمائية تجارية عالمية وتبدلات سياسية وصراعات جيوسياسية وتعطل لسلاسل الإمداد.

وقال الصقر إنه في شهر فبراير من العام الحالي وأثناء اللقاء مع رئيس الوزراء المصري د.مصطفى مدبولي، أكد صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، على أن الكويت حظيت بدعم مصر منذ بداية نهضتها، مشيرا إلى ما نصح به الآباء في الكويت حين أوصوا بمصر خيرا، وأن الكويت لن تنسى ما قدمته مصر من دعم في الماضي.

وأضاف أن صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد اعتبر أن استقرار مصر هو استقرار للكويت، وكل دعم تقدمه الكويت للشعب المصري هو دعم لمصالح شعب الكويت، ووجه سموه الحكومة الكويتية بدفع جهود التعاون مع مصر في المجالات ذات الاهتمام المشترك والعمل على زيادة الاستثمارات، وهو ما يؤكد أن مجلس التعاون المصري ـ الكويتي ليس منصة تجمع بين فريقين، بل هو فريق واحد يعمل لمصلحة بلدين شقيقين.

نواف العنزي: تطورات كبيرة بمناخ الاستثمار المصري

قال أمين عام الجانب الكويتي لمجلس التعاون المصري ـ الكويتي ورئيس مجلس إدارة شركة المخابز الحديثة نواف العنزي، إن الاجتماع الراهن للمجلس في القاهرة يعد نتاج زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي للكويت، وانعكاساتها الإيجابية على العلاقات في كافة المجالات ومنها الاستثمار. وأضاف العنزي بالقول: «تشرفنا بالجانب المصري خلال الاجتماعات المشتركة بالقاهرة للتعرف على الفرص الاستثمارية، لجلب الاستثمار الكويتي في مصر، وهناك تطورات كبيرة في مناخ الاستثمار وبنية تحتية كبيرة وتعد نقلة نوعية ومن أهم عناصر جذب للاستثمار». وحول أهم القطاعات الاستثمارية في مصر، أشار إلى البنية التحتية والإسكان والصناعة ومجالات عديدة مفتوحة لأي قطاع خاصة أن مصر سوق كبير وواعد.

أكدت في كلمتها خلال منتدى «مبادر بلس» أن الرهان على الشباب الكويتي وطاقاته الواعدة ناجح ويستحق المزيد من الدعم والتطوير

هبة الرفاعي: صندوق المشروعات يدعم المبادرين ويوسع البرامج غير التمويلية

- جاسر النجدي: 312 مقبولاً من أصل 557 شخصاً سجلوا لـ 10 ورش تدريبية
- علية الكندري: 64,37 مليون دينار ترسيات لـ 82 مشروعاً على «صغيرة ومتوسطة»
- ندا الديحاني: الكويت من أولى الدول التي بدأت تمويل المشاريع الصغيرة
- دخيل الدخيل: «المشروعات الصغيرة» أكبر صندوق للاستثمار الجريء في المنطقة

علي إبراهيم

قالت مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتكليف هبة الرفاعي، إن الرهان على الشباب الكويتي وطاقاته الواعدة هو رهان ناجح يستحق المزيد من الدعم والتطوير.

وأكدت الرفاعي في كلمتها خلال فعالية للبرنامج الوطني لتأهيل وتطوير أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، «مبادر بلس»، أن الصندوق سيواصل التزامه الراسخ بدعم المبادرين وتوسيع مظلة البرامج غير التمويلية بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التحول الرقمي وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز روح الابتكار والإنتاج.

وأشارت إلى أن نجاح «مبادر بلس» هو انعكاس لرؤية جماعية تؤمن أن التمكين هو مسار نهضوي أساسه الشراكة وغايته بناء اقتصاد وطني تنافسي تقوده عقول كويتية مؤهلة وملهمة.

ولفتت الرفاعي إلى أن اللقاء في «مبادر بلس» يجسد الالتزام المشترك بدعم المبادرين الكويتيين ورواد الأعمال وتعزيز دورهم كشركاء في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

ونوهت بأن منتدى «مبادر بلس» يأتي في توقيت بالغ الأهمية تتسارع فيه وتيرة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وتتنامى الحاجة إلى تمكين الطاقات الوطنية الشابة في أدوات المنافسة والتجدد والإبداع.

هبة الرفاعي

جاسر النجدي

جاسر النجدي ود.علية الكندري وندا الديحاني ومحمد الفريح ودخيل الدخيل خلال الحلقة النقاشية (متين غوزال)

وذكرت أن الصندوق الوطني تأسس على قناعة راسخة بأن النهوض بالاقتصاد الوطني لا يتحقق إلا من خلال تمكين المبادرين ورواد الأعمال وتهيئة بيئة متكاملة تعزز من جاهزيتهم وتدعم قدراتهم وتوفر الأدوات اللازمة لتحويل طموحاتهم إلى مشاريع واقعية مستدامة، إذ استند الصندوق منذ نشأته إلى رؤية ترتكز على بناء منظومة تنموية متكاملة لا يقتصر دورها على التمويل، بل تتعداه إلى التأهيل، والتدريب والتوجيه ونقل المعرفة.

وقالت الرفاعي: «إن (مبادر بلس) يجسد رؤية الصندوق في بناء قدرات ريادية تواكب التحولات الاقتصادية وتنسجم مع أولويات الدولة في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار والاستدامة، إذ تم تصميم البرنامج ليكون بمثابة منصة توعية تعمل على تطوير المهارات وترسيخ المفاهيم الريادية وتعزيز الفكر الاستراتيجي لدى المبادرين يمكنهم من تجاوز التحديات وتحقيق النمو المستدام».

وأكدت أن «مبادر بلس» برهن على أن الاستثمار الحقيقي لا يمكن في الموارد المالية فحسب، بل في بناء المبادر وتمكينه من أدوات الفهم والتحليل والإدارة.

بدوره، قال مدير شركة التنمية المتحدة، جاسر النجدي، إن البرنامج تضمن 3 مراحل هي الورش التدريبية وجلسات التوجيه ومنتدى مبادر، مبينا أن الورش التدريبية بلغ عددها 10 ورش، فيما وصل عدد المسجلين فيها 557 شخصا، بينما بلغ عدد المقبولين 312 شخصا.

وأشار إلى أن الورش تضمنت التسويق لأصحاب المشاريع الصغيرة وتسعير المنتجات والخدمات والتسويق الرقمي والإدارة المالية والمحاسبة والمخاطر وتسويق الهوية التجارية والمشاكل القانونية وحلولها واستراتيجيات للتطوير والنمو وغيرها من الورش.

ونوه بأن المرحلة الثانية تضمنت جلسات التوجيه التي بلغ عدد المسجلين فيها 217 شخصا بينما بلغ عدد جلسات التوجيه المنفذة 102.

وخلال الجلسة النقاشية التي جاءت تحت عنوان التمكين الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (السياسات والدعم الحكومي) والتي شارك فيها أمين عام مساعد الترسية والخدمات الاستشارية في الجهاز المركزي للمناقصات العامة د.علية الكندري، ومدير عام مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ندا الديحاني، ونائب المدير العام للتمويل والاستثمار في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة محمد الفريح، والرئيس التنفيذي في شركة رساميل، دخيل الدخيل.

وخلال الجلسة، أشارت د.علية الكندري إلى أن هناك نسبة أولوية 20٪ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الترسيات وفقا للقانون، مشيرة إلى أنه خلال الفترة من أول 2022 حتى نهاية 2024 تقدر الترسيات على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنحو 64,37 مليون دينار لنحو 82 مشروعا.

من جهته، نوه ندا الديحاني، بأن الكويت من أولى الدول التي بدأت تمويل المشاريع الصغيرة، مبينا أن الصندوق الوطني من أكبر الصناديق الموجودة على مستوى العالم، وأن السياسات والدعوم موجودة ولكن ما يفرق هو عملية تقييم هذه السياسات وكيفية تطويرها.

وأشار إلى أن مركز صباح الأحمد للموهبة منشأ منذ 2010 ومر في تطوير الأعمال بمرحلتين في الأولى كان يحتضن أي صاحب براءة اختراع ومن 2010 إلى 2022 قدم من 6 إلى 6,7 ملايين دينار، ونوه إلى أن المركز خلال الـ 15 سنة الماضية كانت لديه مشاريع ناجحة ومنها في القطاع الطبي، مبينا أن هناك عملا حاليا لتطوير جهاز MRI صنع في الكويت.

وأكد الديحاني أن المركز منفتح على التواصل مع الجميع من خلال زيارة المركز مباشرة أو التواصل عبر صفحاته المختلفة.

من جهته، قال محمد الفريح، إن الصندوق متابع جيد لتغيرات الأوضاع الاقتصادية محليا وعالميا وتأثيرها على أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو الأمر الذي ظهر جليا في تعامل الصندوق مع تداعيات جائحة كورونا وتأثيرها على المشروعات الممولة من قبله.

وأشار الفريح إلى أن بعد جائحة كورونا تم إيقاف جميع التمويلات نتيجة لتوقف سوق العمل، وبدأ الصندوق في مخاطبة الجهات ذات العلاقة لتخفيف الأعباء على المبادرين الممولين ومن بينها الأعباء الإيجارية.

وذكر أنه تمت أيضا إعادة جدولة المبالغ المستحقة على المبادرين الممولين وفقا للتدفقات النقدية بما يضمن استدامة عملياتهم التشغيلية، ووفقا لتوجيها مجلس الإدارة تحولنا من منظومة 3 سنوات سماح و12 سنة سداد للتمويلات وأخذنا موافقة لتصبح 15 سنة سداد.

وكشف الفريح أن عدد الممولين من قبل الصندوق في الوقت الراهن يبلغ 964 ممولا، بينما يبلغ عدد مقدمي طلبات التمويل الموافق عليهم حتى الآن نحو 1438 طلبا.

وأشار إلى أن غالبية التحديات التي تواجه الممولين تكمن في عدم إلمامهم بالمبادئ المحاسبية والتدفقات النقدية وإدارتها، مبينا أن الصندوق يفتح أبوابه لاستقبال المبادرين سواء كانوا ممولين أو غير ممولين وهي دعوة بشكل مباشر للتواصل معنا، أن آلية التعامل مع المبادرين المتعثرين لا تحمل هدفا للصندوق برفع قضايا عليهم بل نرغب في معالجة أمورهم.

من جهته، قال دخيل الدخيل، إن مشكلتنا الأولى دائما هي مشكلة ثقافة وليست تشريعات، وذلك أقترح دائما أن نبدأ ونبادر ونقوم بالإصلاح خلال عملنا، وأن أهم شيء للمبادر هو الصلابة والإيمان بالفكرة والاستمرار فيها.

وأشار إلى أن صندوق المشروعات الصغيرة هو أكبر صندوق للاستثمارات الجريء في المنطقة، وفي الوقت ذاته هو مال عام.

وتطرق إلى أن السوق الكويتي صغير، الأمر الذي يتطلب من المبادر أن تكون لديه آليات للنمو والتوسع، إما من خلال التصدير للدول الأخرى وفقا لمنتجاته، أو أن يكون مشروعه تكنولوجيا يمكن تسويقه.

محمد الفريح: 964 ممولاً من قبل الصندوق.. و1438 طلب تمويل موافق عليه